

فتح عنوة وقسم ثم بدأ لوه ووقف على المسلمين وخراجه اجرة
 تودي كل سنة لمصالح المسلمين وهو من عباد ان الحد بقية
 الموصل طولا ومن القادسية الى حلوان عرضا **قلت**
 الصحيح ان البصرة وان كانت داخلية في حد السواد فليس
 لها حكم الا في موضع غربي دخلتها وموضع شرقيها
 وان ما في السواد من الدر والمساكن يجوز بيعه وانته
 اعلم وفتح مكة صلحا فذورها واراضها الحياة ملك يتباع
فعل يصح من كل مسلم مختارا امان حربي وعقد محصور
 فقط ولا يصح امان اسيرين هو معهم والاصح ويصح بكل
 لفظ يفيد مقصوده ويتأبى ورسالة ويشترط علم الكافر
 بالامان فان رده بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح وتكفي اشارة
 مفهومة للقبول ويجب ان لا يزيد منه على اربعة اشهر
 وفي قول جرح ماله بيلج سنة ولا يجوز امان بغير المسلمين
 كما سوس وليس للامان بعد الامان ان لم يخف خيانتها
 ولا بد خراجه الامان ماله واهله بد الحروب وكذا امامعه
 منها في الاصح الا بشرط والمسلم بد الكفر ان امكنه اظهار دينه
 استحب له الهمة والا وجبت ان اطاعها ولو قدر اسير على
 هرب لزمه ولو اطلقه بلا شرط فله اعتنا الهمة وعلى انهم
 في امانه حرم فان تبعه قوم فليدفعهم ولو يقتلهم ولو شرطوا
 عليه ان لا يخرج من دارهم لم يحز الوفاء ولو عاقده الامام
 على يد اعلى قلعت له منها جارية جاز فان فتحته بد الامة
 اعطتها او غيرها فلا في الاصح فان لم تفتح فلا شيء له
 وقيل ان لم يعلق الجمل بالفتح فله اجرة مثل فان لم يكن
 فيها جارية او ماتت قبل العقد فلا شيء له وبعد الظفر
 وقيل التسليم واجب بدرا او قبل ظفر فلا في الاظهر وان

البيت

اسلمت فالمد هب وجوب بدل رهو اجرة مثل
 وقيل قيمتها **كتاب الجزية** صورة عقدها
 افتركم بد الالاسلام او اذنت في اقامتكم بها على
 ان تبذلوا جزية وتنفقوا والحكم الاسلام والاصح
 اشتراط دفع رهو الكلف للناسن عن الله و
 رسوله صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح العقد
 مؤقتا على المد هب وبشرط لفظ قبول ولو وجد
 كافر بن ارضا فقال دخلت لسماع الله تعالى او رسولا
 او امامان مسلم صدق وفي دعوى الامان وجه و
 يشترط لعقدها الامان او ثابتا وعليه الاجابة
 اذا طلبوا الا حاسوسا تخافه ولا يتخذ الا ليهو
 والنصارى والمجوس والولاد من يهودا وتصح قبل
 النسخ او تسكدا في وقته وكذا ان اعمر التمسك صح
 ابراهيم وزبور داود صلى الله عليهم وسلم ومن احد
 ابويه كتابي والاخر وثني على المذهب والجزية
 على اجرة وحنثي ومن فيه رفق وصبي ومجنون
 فان تقطع جنونه قليلا كساعتين من شهر لزمته او كثيرا
 كيوم ويوم فالاصح تلتفق الا فاقما فاذا بلغت سنة و
 جبت ولو بلغ ابن دمي ولم يبق لجزية الحق بما منه فان
 بدلها عقده له وقيل عليه الجزية واهب وجوبها
 على من وشيخ هرم واعشى وراهب واجهر وفقير محز
 عن كسب فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته حتى
 يوسر ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز وهو مكة
 والمد ينة واليهامه وقراها وقيل له الا قامن في طرف
 المهتدة ولو دخله بغير اذن الامام اخبره وعزوه ان

كلام صح